UNIVERSITEIT VAN PRETORIA
UNIVERSITY OF PRETORIA
YUNIBESITHI YA PRETORIA

Centre for Human Rights
Faculty of Law

التاريخ: 04 يوليو 2025

Abdikarin Said Yusuf and Joshua NDUKU
LLM candidates- HRDA Class of 2025
Centre of Human Rights
University of Pretoria, South Africa

دعوة للمصادقة: ينبغي على جمهورية الصومال الفيدرالية المصادقة على بروتوكول الإعاقة الأفريقي

المقدمة

تم اعتماد بروتوكول ميثاق الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، المعروف باسم بروتوكول الإعاقة الأفريقي(ADP) ، في 29 يناير 2018، هذا ودخل حيز النفاذ في 3 مايو 2024، وذلك بعد المصادقة الخامسة عشرة عليه. وتُعد هذه المعاهدة خطوة هامة تهدف إلى حماية وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا، إذ هي معاهدة قارية أساسية مصممة خصيصًا لتناسب السياق الأفريقي. يتناول البروتوكول بالقضايا الجوهرية المرتبطة بالتمييز ضد ذوي الإعاقة، ويهدف إلى ضمان الوصول العادل إلى الحماية من الممارسات الضارة، والخدمات الصحية، والتعليم، والعمل، وغيرها. وتسعى هذه الحملة إلى تشجيع سلطات جمهورية الصومال على المصادقة على البروتوكول من خلال تسليط الضوء على أهميته.

الخلفية في السياق الصومالي

اعتمدت جمهورية الصومال الفيدرالية اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UN CRPD) في عام 2019. وأنشأت الهيئة الوطنية للإعاقة (NDA) في عام 2018، وذلك تحت إشراف وزارة تنمية المرأة وحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز إدماج ذوي الإعاقة، وقامت بإعداد مشروع قانون الإعاقة الذي لم يتم سنّه أو صدروه حتى الآن. وتمثل هذه الخطوات تقدماً قانونيًا وتنظيميًا يدل على التزام الصومال بحقوق ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصور. ووفقاً لتقرير في عام 2024 من مكتب الإحصاء الوطني الصومالي لعام، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في الصومال تحديات جسيمة تشمل محدودية الوصول إلى التعليم، والعمل، والخدمات الأساسية. وفي الوقت ذاته، تتعاون الحكومة الصومالية مع شركائها الدوليين لتحسين الظروف في البلاد. ويُقدّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بنحو 2.5 مليون شخص، أي ما يزيد عن 15% من سكان البلاد. لذا، ينبغي على جمهورية الصومال الفيدرالية أن تغتنم هذه الفرصة للمصادقة على بروتوكول الإعاقة الأفريقي لما في ذلك من دلالة على التزامها الجاد تجاه هذه الفئة المهمشة، ستُظهر المصادقة التزام الصومال بتحسين حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إدماجهم

وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية. كما أن مصادقة الصومال ستُعدّ دلالة قوية على التزام الحكومة بإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أهداف التنمية الوطنية، وتعزيز مكانة الدولة كعضو ملتزم بحقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي.

يوفر بروتوكول الإعاقة الأفريقي إطارًا قويًا، محليًا، وشاملًا، وقد بدأت الجهود فعليًا لضمان تنفيذه في الدول التي صادقت عليه بالفعل. ونحث حكومة وبرلمان الصومالي على أن يكونا جزءًا من هذه الحركة المهمة، وأن يؤكدا التزامهما بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" من خلال المصادقة على البروتوكول. مثل هذا الإجراء من شأنه أن يعزز التزام الصومال بالمساواة والكرامة وحقوق الإنسان، ويضع الدولة في انسجام مع المبادرات الأوسع للاتحاد الأفريقي الهادفة إلى بناء مجتمع شامل.

إذن السوال هو، لماذا تُعد هذه المصادقة مهمة للصومال؟

تكتسب المصادقة على بروتوكول الإعاقة الأفريقي أهمية كبيرة للصومال، في ظل ما يشهده من تعافٍ مستمر من عدم الاستقرار والعنف طويل الأمد، مما يجعل من الضروري إنشاء مؤسسات قوية وشاملة. إن مصادقة الصومال على البروتوكول ستعكس التزامه بمبادئ المساواة وعدم التمييز، كما وردت في دستور الصومالي المؤقت وفضلا عن ذلك الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD). هذا ويوفر البروتوكول منظورًا إفريقيًا فريدًا، إذ يتناول التحديات التي تواجهها الصومال، بما في ذلك العلاقة بين الإعاقة والفقر، والنزاع المسلح، والمعتقدات الثقافية، وفضلا عن ذلك ضعف البنية التحتية العامة. وقد تتردد بعض الدول الأفريقية مثل الصومال في المصادقة على البروتوكول نتيجة لتشابهه مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي سبق وأن صادقت عليها. ورغم أن كلا الوثيقتين تهدفان إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن البروتوكول الأفريقي يعالج التحديات الخاصة في السياق الأفريقي، مثل السلوكيات الضارة والتأثيرات السلبية للممارسات الثقافية التقليدية، خصوصًا تجاه المصابين بالمهق، بالإضافة إلى التأثيرات المتفاقمة للفقر والنزاع على ذوي الإعاقة، وهي أمور لم تُعالجها الاتفاقية الدولية بشكل كافٍ. وعليه، يعكس البروتوكول الظروف الاقتصادية والثقافية الفريدة لأفريقيا، مما يجعله مكملاً ضرورياً للإطار الدولي. إن المصادقة على بروتوكول الإعاقة الأفريقي (ADP) ستمكن الصومال من تعزيز التزامه باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD)، مع تعزيز التنفيذ المحلي والمساءلة من خلال الآليات الإقليمية القارية.

وقد تُسهم المصادقة أيضًا في تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي، وفي الوقت ذاته تقوي موقف الحكومة أمام المانحين الدوليين وشركاء التنمية الذين يركزون على احترام حقوق الإنسان. وباختصار، فإن المصادقة ستُقيم إطارًا حاسمًا لملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الإقليمية، وهو أمر ضروري لدعم الإصلاح القانوني وتعزيز حقوق الإنسان.

لماذا تهم المصادقة الأشخاص ذوي الإعاقة؟

يمكن أن يكون لتنفيذ بروتوكول الإعاقة الإفريقي أثر تحويلي على الأشخاص ذوي الإعاقة في الصومال. وتشمل هذه الفئة الناجين من الحروب، وضحايا الألغام، والأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية والنفسية. وقد تم تهميش هؤلاء الأفراد تاريخياً من المشاركة في الحياة المجتمعية على قدم المساواة مع الآخرين. ويواجه كثير من هؤلاء الأشخاص حواجز كبيرة في الوصول إلى مؤسسات التعليم، والخدمات الصحية، وفرص التوظيف، والمرافق العامة، والنظام القضائي أو الهيئات القضائية. إن المصادقة

على البروتوكول ستُنشئ التزاماً قانونياً على الدولة لتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل الوصول إلى التعليم، والنقل، والرعاية الصحية، فضلاً عن ضمان المشاركة المتكافئة في عمليات اتخاذ القرار.

من خلال المصادقة على البروتوكول، ستحقق الصومال تقدماً ملموساً في القضاء على أوجه عدم المساواة البنيوية وضمان عدم تهميش أي فرد. ويحدد البروتوكول استراتيجية شاملة للإدماج، تُلزم الدول بتوفير التيسيرات المناسبة، وسن تشريعات مناهضة للتمييز، وتحسين الوصول إلى البنية التحتية العامة، وضمان الاعتراف القانوني المتساوي.
ويُبرز البروتوكول مبدأ "التداخلية (intersectionality)"، حيث يركز على التصاعد المتزايد في التحيز ضد النساء، والأطفال، والأشخاص المصابين بالمهق أو ذوي الإعاقات العقلية. ويُعد هذا النهج بالغ الأهمية في الصومال، حيث تتقاطع أوجه متعددة من الإهمال لتُنتج انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما يعزز البروتوكول أصوات وظهور الأفراد المهمشين تاريخيًا. ويلزم الحكومات بمكافحة جميع أشكال التمييز، وتوفير التيسيرات المعقولة، لا سيما للنساء والأطفال ذوي الإعاقة، الذين غالباً ما يواجهون أشكالاً متعددة من التحيز. وباختصار، تُعد المصادقة إقراراً بأن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا مجرد مواضيع للرعاية أو الفئات المهمشة، بل هم مواطنون كاملو الحقوق يستحقون الاحترام والفرص والعدالة.

الخاتمة

وفي الختام، إن هذه الدعوة للصومال على مصادقة بروتوكول الإعاقة الأفريقي تستند إلى مبادئ قانونية، وسياسية، وأخلاقية، وإنسانية. وهي نداء للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الدستور المؤقت الصومالي، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفضلا عن ذلك أجندة 2063. إنها دعوة للتضامن مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والتأكيد على أن حقوقهم ليست مجرد تصرفات خيرية، وإنما التزامات قانونية واجبة التنفيذ. أتقدم بنداء محترم إلى حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية لمنح أولوية فورية للمصادقة على بروتوكول الإعاقة الأفريقي دون تأخير. فمن خلال هذه المصادقة، ستُرسخ الصومال التزامها القانوني والسياسي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضع في الوقت ذاته الأساس لمستقبل شامل، ومنصف، وكريم لجميع سكانها. فلنُعد تعريف مفهوم الإدماج في الصومال، ليس من خلال الشعارات، بل باعتباره حقاً معترفاً به.

Abdikarin Said Yusuf,
Joshua NDUKU
LLM candidates- HRDA Class of 2025
Centre of Human Rights
University of Pretoria, South Africa